كلمة معالي عماد نجيب فاخوري
وزير التخطيط والتعاون الدولي
في الاجتماع السنوي الثاني والاربعون لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية
جدة– المملكة العربية السعودية
٢٠١٧/٥/ ١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس المحافظين
معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
أصحاب المعالي والسعادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أنه لمن دواعي سروري أن أكون متواجداً بينكم اليوم للمشاركة في الاجتماع "الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية"، والذي يهدف إلى مناقشة عدد من القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك بين دولنا الأعضاء في ظل التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما تمر به منطقتنا من حالة عدم الاستقرار غير المسبوق والتداعيات الأمنية وانعكاس ذلك على الدول الأعضاء.

واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر العميق للمملكة العربية السعودية الشقيقة ملكاً وحكومةً وشعباً على استضافة اجتماعنا لهذا العام، وعلى كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال، والشكر الموصول إلى معالي الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار/ رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وإلى كافة العاملين فيها على الجهود المخلصة التي يبذلونها في خدمة قضايا دولنا التنموية. ودور البنك في دعم الشباب وتمكينهم اقتصادياً.

السيدات والسادة الحضور،

ينعقد اجتماعنا هذا في وقت بالغ الأهمية والدقة نتيجة لاستمرار ما تشهده المنطقة والعالم من ظروف وتحولات جذرية عدة، والتي نتج عنها تداعيات سلبية أثرت على النواحي الاقتصادية والأمنية على المدى القصير والمتوسط، وتمثلت بإحداث اختلالات واضحة في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الأمن في بعض تلك البلدان، الامر الذي انعكس سلبا على مستوى حياة المواطنين وعلى مستوى الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى نزوح غير المسبوق لملايين الأشخاص عن بلدانهم ليضيف ذلك ضغطاً على الدول المستضيفة لهم ومنها بلدي الأردن.

ونحن مدركون أن مما زاد من حجم هذه التحديات هو ما تعانيه المنطقة أساساً من انخفاض في معدلات النمو وزيادة نسب البطالة وارتفاع في معدلات الفقر نتيجة لاستمرار تأثر المنطقة بالتقلبات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يتطلب جهوداً استثنائية لاحتواء التحديات التي تمر بها منطقتنا، والعمل بآليات جديدة ترتقي الى مستوى التحديات سواء كنا دولاً أو مؤسسات تنموية.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على التحدي الأكبر الذي نواجهه في الأردن ألا وهو أزمة اللجوء السوري، والانعكاس المباشر وغير المباشر لذلك على الأردن. لقد كان الأردن، كما تعلمون، وما زال ملاذا للمستجيرين به، ولم يتوانى يوماً عن قيامه بواجبه القومي والإنساني والديني، الأمر الذي يدل على حكمة قيادتنا الهاشمية ووعي مواطننا العظيم، وذلك انطلاقاً من حقيقة إسهامه في حفظ السلام العالمي بكل وسائله السياسية والدبلوماسية والإنسانية ابتداءً من القضية الفلسطينية مرورا بكافة مراحلها، إلى موجات اللجوء العراقي التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي وموجات اللجوء السوري مؤخراً التي جاءت بشكل حاد، والتي نجم عنها ضغوطات كبيرة على كافة مناحي الحياة ومختلف القطاعات الخدمية، بالإضافة إلى الأعباء على الخزينة، في ظل عدم كفاية الدعم المقدم من المجتمع الدولي والذي حدَ من قدرة الحكومة الأردنية والمجتمعات المستضيفة على استيعاب هذه الموجة من اللاجئين التي بدأت منذ ستة أعوام وما زالت مستمرة.

لقد بلغ إجمالي عدد سكان المملكة ٩،٥ مليون نسمة بحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٥، حيث بينت النتائج بأن حوالي ٦,٦١٣ منهم أردنيون أي ما نسبته ٦٩,٤%، فيما يشكل غير الأردنيين حوالي ٣٠,٦% من إجمالي عدد السكان، نصفهم تقريباً من السوريين، حيث بلغ عددهم حوالي ١,٢٦٦ مليون سوري. في حين وصل عددهم لغاية نيسان ٢٠١٧ (١,٣٧٧) مليون. وتجدر الإشارة إلى أن أعداد سكان المملكة قد تضاعفت أكثر من عشرة مرات خلال ال ٥٥ عاماً الماضية، وكانت الزيادة الأكبر خلال العقد الحالي وخاصة منذ العام ٢٠١١ وذلك بسبب الهجرات بما فيها الهجرات القسرية واللجوء السوري إلى المملكة.

ويقدر الأثر المالي الشامل للأزمة، بما في ذلك التكاليف المباشرة منذ عام ٢٠١٢ وحتى نهاية العام ٢٠١٦، بحوالي ١٠،٦ مليار دولار أمريكي (وتشمل تكلفة التعليم والصحة ودعم الكهرباء، والمياه والصرف الصحي، واستهلاك البنية التحتية، والخدمات البلدية، والمواد والسلع المدعومة، وخسائر النقل، والعمالة غير الرسمية، والتكلفة الأمنية)، في حين قدرت التكلفة غير المباشرة السنوية بناء على دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحوالي (٣،١- ٣،٥) مليار دولار سنوياً.

وإدراكا منا لهذا، فقد تبنت الحكومة نهجاً قائماً على الاستجابة للمنعة، والتي تجمع بين الجهود الإنسانية والإنمائية في إطار وطني واحد، يخدم مصالح اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، ويتمثل ذلك في خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للسنوات (٢٠١٧-٢٠١٩)، والتي تم تطويرها بالتعاون مع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني.

السيدات والسادة،

إن الأزمة السورية واستمرارها وأثرها على الأردن قد تطلب مسارا جديدا ومن خلال النهج الشمولي/العقد مع الأردن الذي تم تبنيه في مؤتمر لندن العام الماضي يستند إلى تحويل أزمة اللاجئين السوريين الى فرصة تنموية تنعكس إيجابا على المجتمعات المستضيفة واللاجئين، وحشد موارد مالية إضافية وكافية من خلال المنح لدعم خطة الاستجابة الأردنية ولدعم الفجوة التمويلية للموازنة من خلال المنح والتمويل الميسر والحفاظ على استدامة استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي من خلال توفير التمويل لتغطية الاحتياجات التمويلية.

الحضور الكرام،،،

وبالرغم من استمرار التحديات القائمة والاستثنائية التي يواجهها الأردن حالياً بما فيها تبعات استضافة اللاجئين السوريين وكذلك موارده الشحيحة أصلاً، فان الأردن ماض في برامج التطوير والتحديث ولم يتخذ مما يحدث في الإقليم عذرا لإبطاء المسار الإصلاحي حيث تشمل مسارات الإصلاح الشامل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والمالي وبالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، ووضع وتنفيذ برنامج النمو الاقتصادي الأردني والمستند إلى وثيقة الأردن ٢٠٢٥ والذي يتضمن أهم الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، ومتابعة أهم مخرجات استراتيجيات تنمية الموارد البشرية والتشغيل والبنية التحتية (المياه والطاقة والنقل وغيرها) ومكافحة الفقر والحماية الاجتماعية والتحول الرقمي والحكومة الإلكترونية وبرنامج الإنفاق الرأسمالي والذي سيتم تعظيم تنفيذه من خلال أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs).

الحضور الكرام،،

ومن هنا فإننا نؤكد على أهمية وضرورة استمرار وقوف المجتمع الدولي وبالأخص دولنا ومؤسساتنا التنموية العربية والإسلامية إلى جانب الأردن لتجاوز التحديات المرتبطة بالأزمة السورية على المدى القريب والمتوسط، لتمكينه من الاستمرار بالقيام بواجبه الإنساني تجاه اللاجئين دون التأثير سلباً على تقديم الخدمات إلى المواطنين الأردنيين، وهنا لا بد لي من أن أتقدم بالشكر الجزيل للبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي والامم المتحدة والدول الداعمة لمبادرة آلية التمويل الميسر العالمية المشتركة ضمن مبادرة التمويل الجديدة للشرق الأوسط وشمال افريقيا المشتركة بين البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية (Concessional Financing Facility CFF) والموجهة تحديداً للدول المتأثرة المستضيفة للاجئين والنازحين، حيث تمت الموافقة مبدئيا من قبل البنك الاسلامي للتنمية والبنك الدولي لتوفير تمويل للمشروع الصحي الطارئ في الأردن ضمن تلك المبادرة بقيمة (١٥٠) مليون دولار. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة على الدعم المتواصل للجهود التنموية الأردنية.

كما أننا في الحكومة الأردنية نأمل أن يكون للبنك الإسلامي للتنمية ودوله الأعضاء دور في الوقوف ودعم الأردن في المرحلة الحالية، لمساعدته على مجابهة التحديات أنفة الذكر، وتمكينه من الإيفاء بالتزاماته الإنسانية تجاه المستجيرين به من المستضعفين والمهجرين نيابة عن المجتمع الدولي، وتمكينه من المضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الشاملة الهادفة إلى رفع معدلات النمو والى مزيد من الاعتماد على الذات، وذلك من خلال:

- توفير المنح اللازمة للمساهمة في تمويل لدعم لخطة الاستجابة الأردنية للازمة اللجوء السوري للأعوام (٢٠١٧-٢٠١٩).
- توفير الدعم لخطة التحفيز الاقتصادي للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٢).

- تقديم الدعم لمبادرة آلية التمويل الميسر العالمية المشتركة ضمن مبادرة التمويل الجديدة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشتركة بين البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية

(Concessional Financing Facility CFF) مما يمكنها من زيادة التمويل الميسر جداً المقدم للدول المتأثرة بعملية اللجوء.

- وأن يكون للبنك دور أيضاً بالتنسيق مع دوله الأعضاء لخلق آليات تمويلية مناسبة للوقوف الى جانب الدول الأعضاء المتأثرة بالنزاعات المجاورة وفي موجات اللجوء في مواجهتها للتحديات المذكورة آنفاً.

- أن يقوم للبنك الإسلامي للتنمية إطلاق صندوق للتنمية المستدامة، لدعم المشاريع الوطنية والإقليمية متضمنة مبادرات الشباب. ويمكن أن يستند ذلك إلى معايير مبتكرة وتدريجية تأخذ في الاعتبار الحقائق التي تواجهها بلدان كثيرة في العالم الإسلامي.
- أن يكون للبنك الإسلامي دور أكبر لتبادل الخبرات وبناء قدرات ونقل التكنولوجيا ومشاركتها لتعزيز دور العلوم والتكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى بحوث ابتكارية تتماشى مع احتياجات البلدان المهنية.
- توفير الدعم لبناء قدرات الدول الإسلامية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وربطها بالخطط الوطنية.
- يمكن للبنك أن يلعب دوراً محورياً في زيادة تعزيز دور القطاع الخاص كشريك حاسم في التنمية المستدامة وتوفير قاعدة تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- أهمية توسع البنك في دعم مشاريع البنى التحتية التي تنفذ في أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (ppps).
- تأكيد المملكة الأردنية الهاشمية على دعمها الكامل لخطة التحول لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بقيادة معالي الدكتور بندر حجار.

وفي الختام، فإنني على ثقة تامة بأن البنك الإسلامي للتنمية لن يتوانى عن تقديم كل ما من شأنه مساعدة الدول الإسلامية في المضي قدماً بجهودها الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتنفيذ برامج الإصلاح المختلفة بما يؤدي إلى تحسين معيشة مواطنيها، وآملاً بأن يستمر البنك بالعمل على تعزيز وخدمة قضايا الدول الأعضاء وأن يبقى شريكاً أساسياً لها لتحقيق التنمية المنشودة، وأكرر شكري وتقديري للمملكة العربية السعودية الشقيقة، آملاً أن يتكلل اجتماعنا هذا بالنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

شاكراً لكم حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.